

تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية الجبائية
دراسة ميدانية على مراكز الضرائب بولاية تلمسان.

Evaluating the impact of the application of single tax system from 2015 to 2019 on tax outcome
A field study on tax centers of Tlemcen.

عبد الرحيم نادية¹

¹ جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت، abderrahimnadia@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2022/05/12

تاريخ القبول: 2022/03/26

تاريخ الاستلام: 2021/05/20

ملخص:

تناول هذا المقال أثر الإصلاحات التي شهدتها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة عبر قوانين المالية من سنة 2015 إلى 2019، حيث تعد من أهم الإصلاحات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية من حيث تأثيرها على الحصيلة الجبائية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مدعما بدراسة ميدانية استبائية، وقد شملت العينة 38 عون إدارة برتبة مفش على الأقل بمراكز الضرائب لولاية تلمسان. كان من أهم نتائجها أن هتة الإصلاحات لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على الحصيلة الجبائية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. حيث انتقلت المداخل من النظام الحقيقي و نظام التصريح المراقب إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، مما أثر بشكل سلبي على الحصيلة المالية الإجمالية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، قوانين المالية، المردودية الجبائية.

تصنيف JEL: H20، H21، H22.

Abstract:

This article examines the impact of the amendments that the single tax system has undergone through finance laws from 2015 to 2019, as it is considered as one of the most important reforms adopted by Algerian government in terms of its impact on tax outcome.

We relied on descriptive analytical approach, supported by a questionnaire based field study, the sample included 38 administrative agents with the grade of inspector at least in the tax centers of the state of Tlemcen. Its most important findings that these reforms did not have a significant positive impact on the tax outcome. As the income moved from the real system and the controlled declaration system to the single tax system, which negatively affected the total financial outcome.

Keys words: Reforms, single tax system, finance laws, tax outcome.

JEL classification codes: H20; H21; H22.

المؤلف المرسل: عبد الرحيم نادية، الإيميل: abderrahimnadia@hotmail.fr

تمهيد:

تميز النظام الجبائي الجزائري المطبق قبل سنة 1992 بالثقل و التعقيد ، حيث خضع لجملة من الإصلاحات المتوالية شملت عدة محاور لعل أهمها المحور الاقتصادي المنصب على ضبط الأنشطة الاقتصادية و توجيه التنمية، ومواكبة التوجهات والمعطيات الاقتصادية الجديدة، علاوة على المحور التقني القائم على تبسيط النظام و تخفيف العبء الجبائي، بالإضافة لتحقيق معاملة متساوية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. بما يوفر نظام إخضاع يتميز بالاعتدال و البساطة و الكفاءة، حيث يضمن توفير إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.

في نفس السياق، تم استحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة خلفا للنظام الجزائي المعمول به إلى غاية 2006، حيث تميز بالبساطة و تخفيف العبء الجبائي ، فقد تم من خلاله تعويض كل من الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني بضريبة واحدة.

خضع هذا النظام بدوره للعديد من التعديلات، بغرض تشجيع إنشاء المؤسسات و الحفاظ على المؤسسات الحديثة النشأة. لعل أهمها التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2015 حيث تم تعديل مجال و عتبة الإخضاع، ثم قانون المالية لسنة 2017 حيث تم تعديل طريقة التصريح والتسديد.

تميزت تلك التعديلات بالآنية و غياب النظرة الإستراتيجية، وقد نجم عن ذلك العديد من التأثيرات السلبية التي تنعكس على جودة النظام الجبائي الجزائري ، لعل أهمها المساس باستقراره حيث تعد هذه الأخيرة شرطا من شروط فعاليته. فيجد المكلفون بالضريبة استثماراتهم مهددة أمام عدم ثبات قوانين المالية و قوانين المالية التكميلية المتعاقبة، حيث يصعب مع ذلك إعداد استراتيجيات تسمح لهم بالاستمرار و التوسع، هذا من جهة.

من جهة أخرى تؤثر تلك التعديلات على الحصيلة المالية للنظامين على حد سواء، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة و النظام الحقيقي، خصوصا بعد إخضاع الأشخاص المعنويين وبالتحديد شركات الأموال لهذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2015، علما أن نسبة كبيرة من المكلفين بالضريبة تابعون لهذا النظام، نظرا لأن النسيج الاقتصادي الجزائري يتشكل في أغلبه من مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة.

سنتناول من خلال هذا المقال الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإصلاحات التي مست الضريبة الجزافية الوحيدة في

تدني المردودية الجبائية؟

كما يقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0,05) بين تعديل مجال الإخضاع و تدني المردودية الجبائية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0,05) بين تعديل طريقة التصريح و التسديد و تدني المردودية الجبائية ؟
- و للإجابة على الأسئلة المطروحة، اقترحنا الفرضيات التالية:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0,05) بين تعديل مجال الإخضاع و تدني المردودية الجبائية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0,05) بين تعديل طريقة التصريح و التسديد و تدني المردودية الجبائية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بما يتلاءم مع عرض و تحليل مختلف التعديلات، مدعما بدراسة ميدانية استبائية استهدفت جمع البيانات حول آثار تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، في ولاية تلمسان، والتي ستم معالجتها بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences.

1- الدراسات السابقة:

-دراسة (بلحوت و زواوي، 2019)، "الانتقال من النظام الجزائي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل و تسهيل الإجراءات الجبائية، دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب المسيلة 2007-2016" حيث هدفت لتقييم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق بعد إلغاء النظام الجزائي أي من الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية 2016، من خلال معالجة إشكالية حول مدى مساهمة هذا الانتقال في تحسين المردودية الجبائية و تحسين الإجراءات الجبائية. وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية إحصائية تحليلية، للنتائج المحصلة من الإيرادات الجبائية في ولاية المسيلة منذ 2007 إلى غاية 2015. حيث توصلت إلى أن الانتقال المذكور أدى إلى توسع الوعاء لكن مع تذبذب إيرادات الضريبة الجزافية الوحيدة نظرا لكثرة التعديلات وزيادة التهرب الجبائي، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الجبائية المتعلقة بالتصريح و التحصيل .

-دراسة (بلواضح، 2018)، "تحليل و تقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري، دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية المسيلة خلال السنوات (2006، 2007 و 2105)" حيث تم عرض مسار الإصلاح الضريبي لنظام الضريبة الجزافية في الجزائر خلال الفترة 1991-2015 لمعالجة إشكالية ترشيد هذا النظام، وقد تم تعزيزها بدراسة حالة لمفتشية الضرائب أولاد دراج بالمسيلة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هو أن ترشيد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يتطلب توسيع مجال التطبيق و تحديد معدلات لا ينتج عنها ضغط ضريبي مرتفع وتبسيطها و تفعيل تحصيلها و منح نسبة كبيرة لميزانية الولاية و البلدية من حاصلها.

-دراسة (وارزقي، 2017)، "التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفق قانون المالية لسنة 2017" و التي تناولت التدابير الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017 بخصوص نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث توصلت إلى أن هته الإجراءات ساهمت في سد بعض الثغرات في التشريع بما يسمح بتفادي إرباك المكلفين بها، فيما يخص التصريح (التقديري و التكميلي) وكذا طريقة التسديد.

-دراسة (طالي، 2018) " الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر: تخفيف و تبسيط للإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017" ، عالجت إشكالياتها واقع الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بعد تعديلات قانون المالية لسنة 2017 بخصوص إجراءات تحديد وعاء وتحصيل هذه الضريبة حيث أصبح هذا النظام تصريحيًا على غرار النظام الحقيقي.

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالفترة المختارة لدراستها 2015-2019، حيث مثلت فترة تم فيها تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص المعنويين الذين يقل رقم أعمالهم عن 30.000.00 دج، و هو ما تم التراجع عنه من خلال قانون المالية لسنة 2020.

كما تم التطرق لإشكالية مختلفة حيث تم التركيز على الأثر السلبي لتطبيق الإصلاحات التي مست نظام الضريبة الجزافية للفترة المختارة على المردودية الجبائية، كما تمت معالجتها بشكل أشمل من خلال الدراسة الاستيعابية ، بما يسمح بأخذ نظرة أوسع عن نتائج هذا الإجراء ، في ظل غياب إحصائيات رسمية مفصلة حول هذا الموضوع.

2- تعديل مجال الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة:

تم استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 (القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007) كبديل للنظام الجزائي المعمول به لغاية 2006/12/31، بحيث تعوض كلا من الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة، التي كانت تفرض على المكلفين التابعين للنظام الجزائي السابق ((HAMADOU & TESSA, 2011, p. 158)، أي المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي عتبة معينة والتي تم تعديلها عدة مرات.

2-1- تعديل مجال الإخضاع:

ابتداء من سنة 2015 أصبحت الضريبة الجزافية الوحيدة تعوض حتى الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمكلفين الذين يقل رقم أعمالهم السنوي عن 30 مليون دج، و ذلك بموجب (المادة 13 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015).

كما تم تعديل معدلاتها حيث حددت المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015 معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع،

- 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

وتم تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بهذه الصيغة على مدى خمس سنوات أي من 2015 إلى غاية 2019، مما حقق نتائج عكسية، حيث تعد شركات الأموال -من المفروض- شركات كبيرة خصوصا شركات المساهمة، فهي تؤسس بضمان رأسمالها الكبير الذي يتماشى مع المشاريع الكبرى، وتملك- من جهة أخرى- تقنيات عالية تسمح لها بالتهرب بسهولة من دفع الضريبة الجزافية الوحيدة حيث لا يفرض عليها مسك محاسبة منتظمة كما لا يفرض عليها المصادقة على حساباتها. وهذه تعد نقطة ضعف أحدثت في النظام الجبائي الجزائري تشجع على اختراقه، مما يزيد من نسب الجريمة الجبائية. وقد كان النظام الجبائي يعاني من نسب مرتفعة للغش و التهرب الجبائيين قبل هذا الإجراء مما زاد من سوء الأوضاع.

كما أن الرفع من عتبتها إلى 30.000.000 دج، مكن أغلبية المؤسسات الجزائرية من الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة، فأغلبها مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة، مما نقل الأسس الخاضعة من النظام الحقيقي و نظام التصريح المراقب للذات يتميزان بالتنوع و الكفاءة في تحديد الأوعية و التحصيل، إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذي يعد أقل كفاءة من النظامين السالفي الذكر.

بعد ملاحظة الآثار السلبية لتطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بتلك الصيغة-وبعد تغير الحكومة- تم تعديل مجال الإخضاع مرة أخرى بموجب المادة 08 من قانون المالية لسنة 2020، حيث تم تعديل المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الماثلة ليصبح سقف الضريبة الجزافية الوحيدة 15.000.000 دج، كما تم استثناء الأشخاص المعنويين، إضافة إلى الأنشطة التالية:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي،
- أنشطة استيراد السلع و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- أنشطة شراء- إعادة البيع على حالها الممارسة حسب شروط البيع بالجملة،
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء،
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات و المؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحليل الطبية،
- أنشطة الإطعام و الفنادق المصنفة،
- القائمين بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، صانعي وتجار المصنوعات من الذهب و البلاتين،
- الأشغال العمومية و الري و البناء.

كما تم توجيه المهن غير التجارية لنظام التصريح المراقب الذي تمت إعادة استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2020. أي بعبارة أخرى تم إلغاء أحكام قانون المالية لسنة 2015 و الرجوع إلى النظام المطبق قبله.

عنوان المقال: تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية..

ليتم تعديله مجددا، بعد احتجاجات من طرف أصحاب المهن الحرة وخصوصا المحامين الذين رفضوا العودة إلى نظام التصريح المراقب مطالبين بالمساواة في المعاملة الضريبية. فبعد أن تم إخضاعهم لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ذات التكلفة الجبائية المنخفضة، حيث لا يدفعون سوى ضريبة واحدة بمعدل 12 %، مما أعفاهم من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 20% ومن دفع الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني، لم يتقبلوا نظام التصريح المراقب من جديد.

وقد تم ذلك بموجب (المادة 14 من القانون رقم 07-20، المؤرخ في 04 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020). التي أدخلت تعديلات على أحكام المادة 282-3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المتعلقة بمجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك كما يلي:

- توسيع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى المهن غير التجارية و الشركات المدنية ذات الطابع المهني باستثناء تلك التي تستوفي شروط إلحاقها بنظام الربح الحقيقي، (إلغاء نظام التصريح المراقب مجددا)
 - استثناء التعاونيات الحرفية من مجال تطبيق هذا النظام ما عدا تعاونيات الحرف الفنية و التقليدية.
- بحيث تم إخضاع الشركات المدنية ذات الطابع المهني و كذا الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية و الصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية 15 مليون دج ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.
- وهنا يظهر لنا أن الإصلاحات الجبائية تتم بصفة آنية و غير مدروسة، بناء على مبدأ التجربة و الخطأ، عوضا عن أن يتم تخصيص وقت وموارد مادية و بشرية تتميز بالكفاءة اللازمة لدراسة و تحليل الآثار الإيجابية و السلبية الناجمة عن كل خيار أو كل قرار على المدى القصير و كذا على المدى الاستراتيجي. بما يسمح بتحقيق أفضل النتائج دون الإضرار بالمكلفين بالضريبة، وهو ما يعطي النظام الجبائي الجزائري صورة النظام القوي، المعتدل، و يحمي عنه صورة النظام الضعيف الهش المتقلب غير المترن. كما يعزز كفاءته وعدالته و يحد من قدرة المكلفين على تجاوزه و اختراقه.

2-2- تعديل كيفية اختيار الخضوع للنظام الحقيقي:

ترافقت التعديلات السالفة مع مجموعة من الإجراءات الخاصة بكيفية اختيار النظام الحقيقي، حيث نصت (المادة 42 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2104 المتضمن قانون المالية لسنة 2015) على أنه يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار الخضوع للنظام الحقيقي. حيث يبقى الاختيار ساريا و لا رجعة فيه لسنة واحدة فقط. وإذا لم يصل المكلف بالضريبة إلى تحقيق رقم أعمال قدره 30.000.000 دج في فترة الخضوع لنظام الربح الحقيقي، يتحول تلقائيا إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ثم أصبح اختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي ساريا للسنة المعنية و السنتين الموالتين حيث يكون لا رجعة فيه، و يمدد الاختيار ضمنا لفترة ثلاث سنوات و يكون لا رجعة فيه طيلة هذه الفترة، بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2017 المعدلة للمادة 3 من قانون الإجراءات الجبائية.

تم تعديل فترة اختيار الخضوع للنظام الحقيقي حيث أصبح نهائيا و لا رجعة فيه، أي يبقى ساريا طيلة حياة المؤسسة وذلك طبقا للمادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020. حيث تحول من خيار تكتيكي إلى خيار استراتيجي بالنسبة للمؤسسات.

وهنا نرى اتجاه المشرع إلى تعزيز استقرار الأوعية الجبائية من خلال تمديد صلاحية الاختيار من سنة إلى ثلاث سنوات إلى أن أصبح نهائيا و لا رجعة فيه.

3-تعديل طريقة التصريح و التسديد:**3-1- تعديل طريقة التسديد:**

حيث عدلت (المادة 15 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015). المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بتقديم إمكانية اختيار الدفع السنوي للضريبة من 01 إلى 30 سبتمبر دون إنذار مسبق.

وعدم دفع كامل المبلغ الإجمالي السنوي في هذه الآجال، يعتبر كإبقاء لنظام الدفع الفصلي، مما يجعل الحصص المنقضية إضافة إلى الغرامات التنظيمية مستحقة على الفور.

كما تم تعديل الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة، حيث نصت (المادة 16 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015). على أن مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق لا يمكن أن يقل عن 10.000 دج.

تلت ذلك التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017، حيث سمح للمكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة بموجب (المادة 14 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017) باللجوء للدفع الجزئي للضريبة، حيث يتم تسديد 50% من مبلغ الضريبة عند إيداع التصريح التقديري، أما 50% الباقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين، من 1 إلى 15 سبتمبر، ومن 1 إلى 15 ديسمبر. وذلك عوضا عن الدفع الفصلي المعمول به سابقا.

ثم تم تغيير تاريخ التسديد الكلي للضريبة من 1 إلى 30 جوان إلى 1 إلى 31 جويلية وذلك بموجب (المادة 11 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020). كما تم إلغاء الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك بموجب (المادة 12 من قانون المالية لسنة 2020).

ليتم تغييره مجددا بموجب ((المادة 26 من القانون رقم 20-07، المؤرخ في 04 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020) حيث نصت على تعديل المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية من أجل ضبط اكتتاب التصريح الخاص برقم الأعمال (السلسلة ج رقم 12) الذي أصبح تقديريا وتحديده بأجل أقصاه 30 جوان من كل سنة .

ولسنة 2020 تم تمديد هذا الأجل، بصفة استثنائية، إلى 15 جويلية 2020 بسبب مخلفات جائحة كورونا. كما تمت إعادة إدراج الحد الأدنى لفرض الضريبة فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة بنص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في مادته رقم 18 التي أعادت إدراج المادة 365 مكرر في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و المتعلقة بالحد الأدنى لفرض الضريبة فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة بعد إلغائها بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2020.

حيث نص على أنه لا يجوز أن يقل مبلغ الضريبة المستحقة على الأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة، عن كل سنة مالية وبغض النظر عن رقم الأعمال المحقق، عن 10.000 دج. حيث يجب دفع هذا الحد الأدنى من الضريبة بالكامل عند اكتتاب التصريح التقديري (المؤقت).

3-2-تعديل طريقة التصريح :

تم إلغاء الإجراء التناقضي الذي كان ساريا مسبقا و تم تعويضه بالنظام التصريحي وذلك بموجب (المادة 23 من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015)، كما تم فرض اكتتاب تصريح تكميلي في الفترة الممتدة بين 15 و 30 يناير من السنة ن+1، مع دفع الضريبة المتعلقة به في حال ما إذا كان رقم الأعمال التكميلي أكبر من رقم الأعمال التقديري.

عنوان المقال: تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية..

كما تم تغيير آجال اكتتاب التصريح التكميلي، إلى الفترة الممتدة من 20 يناير إلى 15 فبراير من السنة ن+1، حسب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2017.

ثم تمت إعادة استحداث الإجراءات التناقضي لتحديد رقم الأعمال الخاضع، حيث نصت (المادة 02 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2020) الملغاة بموجب المادة 33 من قانون المالية لسنة 2015 و المعاد استحداثها بموجب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2020 على إعادة استحداث الإجراءات التناقضي المعمول به قبل سنة 2015. حيث كان يتم تحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة من طرف الإدارة الضريبية ويتم اعتماده لمدة سنتين.

لتم إعادة تأسيس النظام التصريحي (التخلي عن الإجراءات التناقضي)، فقد نصت أحكام (المادة 14 من القانون رقم 07-20، المؤرخ في 04 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020). المعدلة للمادة 282 مكرر3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على إجبار المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة الذين اكتتبوا التصريح التقديري لرقم الأعمال، على القيام بحساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

حيث يتعين عليهم اكتتاب التصريح النهائي المتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا في أجل أقصاه 20 جانفي ن+1 مع تسديد الضريبة التكميلية عند إيداع التصريح السالف الذكر، في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال التقديري.

4-الدراسة الاستبائية:

4-1- أداة الدراسة و متغيراتها:

من أجل جمع أكبر قدر من المعطيات، تمت الاستعانة باستمارة استبيان، تضمنت جزءا حول البيانات الشخصية للمستجوبين يضم المتغيرات المتعلقة بالمؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة و كذا الوظيفة الحالية، إضافة إلى المحور الأول لتحديد الأثر الناجم عن تغيير مجال الإخضاع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال سبع فقرات، وكذا المحور الثاني الذي خصص لدراسة الأثر الناجم عن تغيير طريقة التصريح و التسديد من خلال سبع فقرات.

و بعد تجريبه على عينة صغيرة تم حذف الفقرة الأولى من المحور الأول، و الفقرة العاشرة، الرابعة عشرة و الخامسة عشرة من المحور الثاني و ذلك من أجل الوصول إلى مستوى ثبات مقبول. بحيث أصبح الاستبيان يضم ست فقرات في المحور الأول و خمس فقرات في المحور الثاني.

وقد احتوت هذه الدراسة على متغيرين مستقلين وهما تغيير مجال الإخضاع، تغيير طريقة التصريح و التسديد، و المتغير التابع المردودية الجبائية.

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لتقييم فقرات محوري الدراسة، "وعند الإجابة على مقياس ليكارت يقوم المبحوثون بتحديد مستوى موافقتهم على العبارات التي يتضمنها الاستبيان" (طويطي و وعيل، 2013-2014، صفحة 51) وهو يتدرج من علاقة قوية موجبة (طردية) إلى علاقة قوية سالبة (عكسية) وفقا للمستويات التالية: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة، و التي تتناسب معها الأوزان التالية: 5، 4، 3، 2، 1.

4-2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في إدارة الضرائب على المستوى الوطني، أخذت عينة الدراسة من هذا المجتمع، من خلال توزيع الاستبيان على مستخدميها ذوي الرتب التي تسمح لهم بالإجابة على فقرات الاستبيان بكفاءة (رتبة مفتش على الأقل)، وقد شملت مراكز الضرائب بولاية تلمسان.

حيث تم توزيع 45 استمارة استبيان تم استرجاع 40 منها، و بعد تفحص الاستثمارات المسترجعة تم إلغاء اثنتين منها لعدم صلاحيتها لوجود إجابات ناقصة. بالتالي أصبحت العينة الصالحة للدراسة مكونة من 38 استمارة.

4-3- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمثلت في مراكز الضرائب بولاية تلمسان.
- الحدود الزمنية: تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 وتمت في الفترة الممتدة خلال الثلاثي الأول من سنة 2021.

- الحدود البشرية: تمثلت في أعوان إدارة الضرائب برتبة مفتش على الأقل.

4-4- الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:

وجهت الاستثمارات الموزعة لأعوان مراكز الضرائب بولاية تلمسان برتبة مفتش على الأقل، حيث تم الاهتمام بالمؤهل العلمي، التخصص، الخبرة في الميدان و السن و الجدول التالي يوضح تلك الخصائص:

الجدول رقم 1: الخصائص الوصفية لأفراد العينة.

الخصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة %
السن	أقل من 30 سنة	3	7,9
	من 30 إلى 40 سنة	16	42,1
	من 41 إلى 50 سنة	11	28,9
	أكثر من 50 سنة	8	21,1
المؤهل العلمي	ليسانس	30	78,9
	ماستر	6	15,8
	دكتوراه	2	5,3
التخصص	محاسبة و جباية	19	36,8
	محاسبة و تدقيق	5	13,2
	تخصص آخر	14	50
الخبرة في الميدان	أقل من خمس سنوات	4	10,5
	من 6 إلى 15 سنة	16	50
	من 16 إلى 25 سنة	7	18,4
	أكثر من 25 سنة	8	21,1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة في أغلبهم حاملون لشهادة ليسانس بنسبة 78,9%، أما بالنسبة للتخصص، فأغلبهم ضمن تخصص محاسبة وجباية، أما في يتعلق بالخبرة في الميدان فأغلبهم تتجاوز سنوات خبرته الخمس سنوات. هذه الخصائص تجعل منهم عينة ملائمة لإبداء الرأي حول فقرات الاستبيان الموزع بكفاءة.

عنوان المقال: تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجرافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية..

4-5-اختبارات الاستبيان:

4-5-1- اختبار صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل محور من محاور الاستبيان و الدرجة الكلية للمحور، ويتضح من خلال الجدول التالي أن معاملي الارتباط لمحوري الاستبيان يعتبران دالين عند مستوى دلالة (0,01) ، بالتالي يعتبران مناسبين لقياس ما وضعنا لقياسه.

الجدول رقم 2: نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان.

رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الأثر الناجم عن تغيير مجال الإخضاع للضريبة الجرافية الوحيدة	0,899	0,000
02	الأثر الناجم عن تغيير طريقة التصريح و التسديد	0,820	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة و درجة المحور الذي تنتمي إليه ، وهو يعتبر دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0,01) بالنسبة ل فقرات المحور الأول، حيث تراوح بين 0,677 و 0,858 ، عدا عن الفقرة رقم 04 فهي تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0,05)،وعليه فإن جميع فقرات المحور الأول متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	أثر إخضاع الأشخاص المعنويين و أصحاب المهن الحرة (الذين كانوا خاضعين لنظام التصريح المراقب) الذين يقل رقم أعمالهم السنوي عن 30.000.000 دج لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة:		
01	سلبا على حصيلة النظام الحقيقي (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني).	0,858	0,000
02	سلبا على الحصيلة الجبائية الإجمالية.	0,814	0,000
03	في زيادة التهرب و الغش الجبائيين.	0,770	0,000
04	على تذبذب التحصيل الجبائي.	0,336	0,039
05	في عرقلة الرقابة الجبائية.	0,677	0,000
06	في زيادة المنازعات الجبائية	0,744	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

ثم تم حساب نفس المعامل لفقرات المحور الثاني، حيث يعتبر دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0,01)، حيث تراوح بين 0,584 و 0,797، عدا عن الفقرة الخامسة التي تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0,05) بالتالي فإن جميع فقرات المحور الثاني متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	ساهم إلغاء الإجراء التناقضي (التعاقد المطبق قبل 2015) و استبداله بالنظام التصريحي في تآكل الوعاء الضريبي (تخفيض الأسس الخاضعة).	0,797	0,000
02	ساهم إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي في تعقيد الإجراءات وزيادة العبء على الإدارة الجبائية.	0,685	0,000
03	ساهم إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي في الحد من قدرة الإدارة على ضبط الأسس الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.	0,584	0,000
04	ساهم إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي في زيادة الغش و التهرب الضريبي	0,666	0,000
05	ساهم إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي في تخفيض عدد المنازعات الجبائية	0,387	0,016

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

4-5-2- اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان خلوه من الخطأ العشوائي، بمعنى الحصول على نفس النتائج عند القيام بقياس نفس الظاهرة بنفس الوسيلة عند توفر نفس الشروط، أي استقرار النتائج المتحصل عليها دون وجود فروق كبيرة في حالة إعادة توزيع الاستبيان، وقد اعتمدنا على معامل الثبات Alpha Cronbach والذي يعتبر من أفضل طرق قياس الثبات الداخلي لمجموعة الفقرات أو الأسئلة، حيث يقيس الارتباط بين الأسئلة التي تقيس نفس الخاصية.

ويوضح الجدول رقم 02 معامل الثبات لمحاور الاستبيان التي نجدها مقبولة و تعكس ثبات أداة القياس، حيث سجل معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان قيمة 0,811 حيث تجاوزت 70% و هي تعكس وجود ثبات في أداة القياس. فيما تراوح ثبات المحاور ما بين 0,620 و 0,768 و هذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية.

الجدول رقم 5: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
01	الأثر الناجم عن تغيير مجال و عتبة الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة	6	0,768
02	الأثر الناجم عن تغيير طريقة التصريح و التسديد	5	0,620
	الثبات العام للاستبيان	11	0,811

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

4-5-3- اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل القيام باختبار الفرضيات سيتم الاعتماد على تحليل نتائج محاور الدراسة من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان، وهو يستخدم لاختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينة واحدة أو لعينتين في حالة ما إذا كان تباين المجتمع مجهولا، و يتم قبول الفرض الصفري أو رفضه بناء على مقارنة T المحسوبة مع T الجدولية و وقوعها في منطقة القبول أو منطقة الرفض. ويمكن الاستغناء عن اختبار اعتدالية التوزيع إذا تجاوز حجم العينة 30، و هو الحال في عينتنا.

عنوان المقال: تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية..

حيث تكون الفقرة إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و التي تساوي 1,686 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60%)، و تكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها في الحالة المعاكسة، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0,05.

4-5-3-1-الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تغيير مجال الإخضاع و

انخفاض المردودية الجبائية:

يوضح الجدول رقم 04 آراء أفراد العينة للمحور الأول حول أثر تغيير مجال الإخضاع في انخفاض المردودية الجبائية وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

الجدول رقم 6: اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول:

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	4,13	0,741	82,6	6,082	0,000	موافق
2	4,18	0,834	83,6	5,799	0,000	موافق
3	4,32	0,574	86,4	9,827	0,000	موافق بشدة
4	3,87	0,844	77,4	3,422	0,000	موافق
5	4,21	0,528	84,2	9,463	0,000	موافق بشدة
6	3,53	0,647	70,6	1,204	0,000	موافق
جميع الفقرات	4,03	0,479	80,6	8,213	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

بالتالي يتضح أن اتجاهات إجابات أفراد العينة تتراوح بين موافق و موافق بشدة ضمن كل الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0,000 أي أقل من 0,05 و الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات. عدا عن أن قيمة T لجميع الفقرات تساوي 8,213 و التي هي أكبر من قيمة T الجدولية 2,026، وهذا ما يظهر أيضا من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 80,6% و مستوى الدلالة 0,000 و التي هي أقل من 0,05، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون (المتوسط الحسابي يساوي 4,03) على أن تعديل مجال الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة قد أثر بشكل سلبي على الحصيلة الجبائية للنظام الحقيقي و الحصيلة الجبائية الإجمالية.

ما عدا الفقرة السادسة المتعلقة بزيادة المنازعات الجبائية، قيمة T الخاصة بها أصغر من قيمة T الجدولية بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير مجال الإخضاع و زيادة المنازعات الجبائية.

استعنا أيضا بحساب معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين تغيير مجال الإخضاع و تدني الحصيلة الجبائية، و توضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0,888 و مستوى الدلالة 0,000، مما يؤكد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، و بالتالي قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تغيير مجال الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة و تدني الحصيلة الجبائية.

قبول هذه الفرضية يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن تغيير مجال الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة زيادة على أنه لم يحقق زيادة معتبرة في حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة، أثر سلبي على حصيلة النظام الحقيقي و كذا الحصيلة المالية الإجمالية (أي حصيلة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مضافا إليها حصيلة النظام الحقيقي و نظام التصريح المراقب الذي تم إلغاؤه)، كما ساهم في زيادة الغش و التهرب الجبائيين و عرقلة الرقابة الجبائية.

4-5-3-2-الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تغيير طريقة التصريح

و التسديد و انخفاض المردودية الجبائية:

يوضح الجدول رقم 05 آراء أفراد العينة للمحور الأول حول أثر تغيير طريقة التصريح و التسديد في انخفاض الحصيللة الجبائية وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

الجدول رقم 7: اختبار T للعينة الواحد لفقرات الخور الثاني:

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	3,92	0,818	78,4	3,092	0,000	موافق
2	4,13	0,741	82,6	6,082	0,000	موافق
3	3,84	0,679	76,8	4,014	0,000	موافق
4	4,16	0,495	83,2	9,445	0,000	موافق
5	3,71	0,515	74,2	3,716	0,000	موافق
جميع الفقرات	3,95	0,417	72,2	8,169	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

بالتالي يتضح أن اتجاه إجابات أفراد العينة كلها موافق ضمن كل الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0,000 أي أقل من 0,05 و الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات. عدا عن أن قيمة T لجميع الفقرات تساوي 8,169 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية 2,026، وهذا ما يظهر أيضا من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 72,2 و مستوى الدلالة 0,000 والتي هي أقل من 0,05، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون (المتوسط الحسابي يساوي 3,61) على أن تعديل طريقة التصريح و التسديد قد أثر بشكل سلبي على الحصيللة الجبائية للنظام الحقيقي و الحصيللة الجبائية الإجمالية.

كما استخدمنا إضافة لذلك، معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين تغيير مجال الإخضاع و تدني الحصيللة الجبائية، و توضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0,778 و مستوى الدلالة 0,000، مما يؤكد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، و بالتالي قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تغيير طريقة التصريح و التسديد للضريبة الجزافية الوحيدة و تدني الحصيللة الجبائية.

قبول هذه الفرضية يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن:

إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي ساهم في تآكل الوعاء الضريبي (تخفيض الأسس الخاضعة) من خلال الحد من قدرة الإدارة على ضبط الأسس الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة وزيادة الغش و التهرب الجبائيين.
من جهة أخرى، ساهم هذا الإجراء في تبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة لكنه زاد العمل المطلوب من الإدارة الجبائية، كما ساهم في التقليل من عدد المنازعات الجبائية.

الخلاصة:

استهدفت الإصلاحات التي مست نظام الضريبة الجزافية الوحيدة العديد من الأهداف الرامية في مجملها لتبسيط النظام الجبائي و تخفيف العبء الضريبي بغرض خلق محيط ملائم للاستثمار، زيادة على رفع الحصيلة الجبائية، وغيرها من الأهداف.

غير أن الملموس من خلال تطبيقها على أرض الواقع أنها حققت نتائج عكسية، حيث تمس كثرة التعديلات غير المدروسة باستقرارية النظام الجبائي الجزائري، زيادة على مساسها باستقرار المناخ الاستثماري وهو ما ينفر الاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص.

كما ساهمت في إضعاف النظام الجبائي، الذي أصبح أكثر هشاشة باعتماده في تحديد الأسس الخاضعة على نظام جزائي أو تقديري، تصريحي مما يسهل اختراقه. وهذا ما يمس بعدائه حيث يساهم الغش و التهرب الجبائيان في تآكل الأوعية و إضعاف الحصيلة الجبائية، وهو ما تحاول الدول تداركه من خلال الضرائب غير المباشرة التي تمس مباشرة بالفئات الأقل دخلا.

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة خصوصا في شقها التطبيقي، أن تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب التعديلات التي جاءت بها قوانين المالية من سنة 2015 إلى سنة 2019 قد أفضى إلى النتائج التالية:

- ارتفاع طفيف في حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة، يقابله انخفاض ملموس في حصيلة النظام الحقيقي و بالتالي في الحصيلة الجبائية الإجمالية، بسبب انتقال المكلفين بالضريبة من النظام الحقيقي ونظام التصريح المراقب اللذان يشملان أنواعا عديدة من الضرائب و الرسوم بمعدلات مختلفة إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذي يشمل كما يدل عليه اسمه ضريبة واحدة بمعدلين فقط 5% و 12%، مما حد من كفاءة و تنوع النظام الضريبي. علما أن النظام الحقيقي و نظام التصريح المراقب أكثر كفاءة من حيث تنوع الرسوم، التحصيل وكذا الرقابة.
- زيادة الغش و التهرب الجبائيين، كنتيجة للسماح لشركات الأموال و أصحاب المهن الحرة الذين يقل رقم أعمالهم السنوي عن 30 مليون دج بالخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. أي أنهم لم يعودوا ملزمين بمسك محاسبة عامة منتظمة مما يسمح لهم بالتلاعب بالنتيجة الجبائية و يحد من القدرة الرقابية لإدارة الضرائب.
- تآكل الوعاء الضريبي كنتيجة لإلغاء الإجراء التناقضي و تعويضه بالنظام التصريحي، مما يتيح للمكلفين بالضريبة التلاعب بالنتيجة الجبائية، وهذا إجراء يعتبر في صالحهم، نظرا لأنه يحد من قدرة الإدارة على ضبط الأسس الخاضعة ويساهم في زيادة الغش و التهرب الجبائيين خصوصا في ظل غياب الوعي الضريبي لديهم، زيادة على ضعف إدارة الضرائب في ظل نقص الموارد البشرية والمادية و عدم كفايتها لتغطية كامل المجتمع الضريبي.
- كان من أهداف إلغاء الإجراء التناقضي و استبداله بالنظام التصريحي تبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيف التكاليف المتعلقة بها، لكنه عوضا عن ذلك زاد منها ، حيث كان الإجراء التناقضي يتم مرة واحدة كل سنتين و يتم التسديد بصفة فصلية على أساسه، لكن بتعويضه بالنظام التصريحي أصبح لزاما على الإدارة تخصيص جهد أكبر لمراقبة الأسس المصرح بها رقم الأعمال التقديري، ثم رقم الأعمال التكميلي.
- يجب أن تترافق هذه الإصلاحات مع مجموعة من التدابير أهمها:
- العمل على تقوية النظام الجبائي من الناحية التشريعية، و تدارك الثغرات التي تسهل اختراقه،
- تفادي التعديلات الآتية غير المدروسة، للمحافظة على الثبات النسبي الذي يضمن استقرار النظام الجبائي، والعمل على إعداد استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الأهداف المرجوة بسلاسة.
- زيادة الوعي لدى المكلفين بالضريبة، من خلال تعزيز عدالة وشفافية النظام الجبائي،

- تعزيز قدرة الإدارة على الرقابة حيث تعتبر النظر المنطقي للنظام التصريحي المبني على حسن نية المكلف، من خلال تعزيز الموارد البشرية و الاهتمام بتكوينهم المستمر، وكذا توفير الموارد المادية و خصوصا التقنية،
- تعزيز الإدارة الالكترونية مما يسهل متابعة و مراقبة مختلف تعاملات المكلفين،
- السعي للقضاء على الاقتصاد الموازي الذي يساهم في توفير مجال يسهل بشكل كبير الغش الضريبي، مما يضيع موارد جبائية ضخمة.

وقد تفتن المشرع لسليبات تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب قوانين المالية من 2015 إلى 2019، فحاول تدارك ذلك من خلال قانون المالية و قانون المالية التكميلي لسنة 2020. حيث خفض عتبة الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة من 30.000.000 دج إلى 15.000.000 دج، كما استثنى شركات الأموال وبعض النشاطات من مجال تطبيقها، وحاول إعادة إدراج نظام التصريح المراقب للمهن الحرة من خلال قانون المالية لسنة 2020، لكنه قوبل بالرفض من خلال احتجاجات من قبلهم تنادي بالعدالة في المعاملة الجبائية، مما اضطره لإلغائه مجددا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

الهوامش والمراجع:

1. المادة 16 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
2. (المادة 26 من القانون رقم 20-07، المؤرخ في 04 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
3. HAMADOU, I., & TESSA, A. (2011). *Fiscalité de l'entreprise : cours et applications*. Algérie: Pages Bleues.
4. الجيلاني بلواضح. (31 12، 2018). تحليل و تقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري، دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية المسيلة خلال السنوات (2006، 2007 و 2015). مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ، 02 (2018)، الصفحات 352-371.
5. القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007.
6. المادة 02 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2020.
7. المادة 11 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020.
8. المادة 13 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
9. المادة 14 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.
10. المادة 14 من القانون رقم 20-07، المؤرخ في 04 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
11. المادة 15 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
12. المادة 23 من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
13. المادة 42 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
14. بن عيسى طالي. (جوان، 2018). الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر-تخفيف و تبسيط الإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017-. دراسات جبائية (12)، الصفحات 183-213.
15. عبد المجيد بلحوت، و عمر حمزة زواوي. (19 12، 2019). الانتقال من النظام الجزائي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل و تسهيل الإجراءات الجبائية، دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب المسيلة 2007-2016. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 12 (2019)، الصفحات 799-814.
16. مصطفى طويطي، و ميلود وعيل. (2013-2014). أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية-منظور إحصائي-. الجزائر: جامعة أكلي محمد أولحاج-البويرة.
17. ميلود وازقي. (2017). التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفق قانون المالية لسنة 2017. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (04/2017)، الصفحات 78-99.